

كلمة السيد الدكتور
عميد كلية الحقوق جامعة مدينة السادات

السيدات والسادة

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق - جامعة مدينة السادات، الذي اختارت الكلية أن يكون موضوعه: "تحو تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر". وما كان لنا أن ننفرد بتنظيمه، إذ أحسنت الكلية صنعا حين قررت أن يكون ذلك بالاشتراك مع عمودين أساسيين من أعمدة حقوق الإنسان في مصر والوطن العربي يتمتعان بالخبرة والنزاهة والموضوعية هما: المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، فلهما من الكلية كل الشكر والتقدير على ما بذلاه من جهود ملحوظ في دعم هذا المؤتمر وتحقيق الأغراض المرجوة منه بإذن الله .

السيدات والسادة

إن ظاهرة الاتجار بالبشر تعد شكلا من أشكال الجريمة الدولية المنظمة التي تأخذ صور السلوك الإجرامي فيها أنماطا متعددة منها على سبيل المثال (الاتجار لأغراض السخرة - الاتجار للاستغلال الجنسي - الاتجار بالأعضاء البشرية). فضلا عن ارتباطها ارتباطا وثيقا بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وقد تبنت مصر سياسة تشريعية لمواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر، وذلك بصدر القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، الذي جرم في مادته الثانية كل الأفعال التي تمثل اتجارا بالبشر ولم يعتد برضاء المجني عليه على هذه الأفعال.

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، عاقب المشرع علي صور السلوك الإجرامي لجريمة الاتجار بالبشر بعقوبات تتروح مل بين السجن المؤبد والسجن المشدد والسجن والحبس حسب جسامة كل فعل.

ولم يغيب عن بال المشرع المصري في هذا القانون البعد الدولي والإقليمي للظاهرة محل المواجهة فخرج عن القواعد العامة المتعلقة بنطاق تطبيق القانون من حيث المكان والتي لا تسمح بتطبيق القانون المصري إلا على الجرائم التي تقع على إقليمها، وذلك بأن قرر في المادة ١٦ من هذا القانون سريان أحكامه على كل من ارتكب خارج مصر من غير المصريين جريمة الاتجار بالبشر في عدة حالات منها: أن يكون المجني عليهم أو أحدهم مصرية.

ومن جهة أخرى سن المشرع المصري كذلك القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن إصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.

السيدات والسادة

لما كانت الدراسات التي توصل إليها علماء علم الإجرام قد أكدت على أن الجريمة ليست وليدة عامل واحد بل هي نتاج عوامل متعددة فردية واجتماعية واقتصادية وسياسية، فلن تحقق التشريعات وحدها نتيجة ناجعة، دون تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني واتخاذ التدابير الوقائية التي من شأنها محاصرة ظاهرة الاتجار بالبشر والقضاء عليها. وأخيرا أجد لازاما على أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأستاذ الدكتور أحمد بيومي رئيس جامعة مدينة السادات على ما يبذله من جهد كبير للنهوض بجامعتنا وتطورها في جميع المجالات .

أشركم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
